دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر

كمال حطاب، قسم الاقتصاد والمصارف الاسلامية، جامعة اليرموك

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر وما ينجم عنها من مشكلات صحية وأمنية وأخلاقية وثقافية ..

وتفترض الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين الفقر وكافة المشكلات التي تواجهها المجتمعات الإسلامية، كما تفترض أن الاقتصاد الإسلامي لديه آلية لعلاج مشكلة الفقر، وتخفيف حدتها وخطورتها، وبالتالي تحقيق الأمن والاستقرار .

ولإثبات هذه الفروض فقد ركز البحث على توضيح العلاقات بين الفقر والمشكلات الناجمة عنه، وما يسمى بالحلقة المفرغة للفقر . ومن ثم أوضح البحث آليات الاقتصاد الإسلامي في مكافحة هذه المشكلة المستعصية، وما ينجم عنها من آثار خطيرة على المجتمع في كافة المجالات، ولكي لا يكون البحث محاولة نظرية خيالية، تم تحليل وتقييم واقع المجتمعات الإسلامية، من خلال دراسة أبرز الحلول الدولية لمكافحة الفقر، والاستشهاد ببعض النماذج من الواقع الذي تعيشه الأمة الإسلامية .

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإسلامي لديه سياسات علاجية وسياسات وقائية لعلاج مشكلة الفقر بشكل خاص، وكافة المشكلات التي يمكن أن تنجم عن هذه المشكلة، وأن الحل الإسلامي لمشكلة الفقر في المجتمعات الإسلامية يقتضي ضرورة مراعاة خصائص المجتمعات الإسلامية وتفعيل الإرادة الحضارية للتغيير والانطلاق، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الإيمان والعزيمة وتوفر الهيكل الاجتماعي المناسب .

مقدمة

تعتبر مشكلة الفقر من أخطر المشكلات التي تواجه شعوب وحكومات معظم الدول الإسلامية، نظرا لما ينجم عنها من مشكلات أمنية وصحية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية .. الخ .

 ISSN (1023-0165)

وتنتمي الدول الإسلامية في الوقت الحاضر إلى مجموعة الدول النامية، بل إنها تشكل غالبية الدول النامية،وتحاول هذه الدول جاهدة اللحاق بركب الدول المتقدمة، والتخلص من مشكلاتها، إلا أن ذلك لم يتحقق حتى الآن، وقد ازدادت الفجوة اتساعا بين الدول الغنية والفقيرة، فما هي أسباب اتساع الفجوة ؟ وكيف السبيل للتخلص من مشكلة الفقر وما ينجم عنها من آثار خطيرة ؟ وما هو دور الاقتصاد الإسلامي في علاج المشكلة ؟وما هي معالم الحل الإسلامي للمشكلة في المجتمعات المعاصرة ؟ هذه هي أهم المحاور التي يتناولها البحث، محاولا الإجابة على الأسئلة المتقدمة وغيرها من الأسئلة الهامة .

وقد اشتملت الدراسة على المباحث التالية :

المبحث الأول : التعريف بالاقتصاد الإسلامي وأهم موضوعاته .

المبحث الثاني : التعريف بمشكلة الفقر والحلقة المفرغة للفقر .

المبحث الثالث : سياسات الاقتصاد الإسلامي لمكافحة مشكلة الفقر .

المبحث الرابع : سياسات علاج الفقر في المجتمعات الإسلامية في الوقت الحاضر.

المبحث الأول : التعريف بالاقتصاد الإسلامي وأهم موضوعاته :-

المطلب الأول : نشأة الاقتصاد الإسلامي .

المطلب الثاني : أهم موضوعات الاقتصاد الإسلامي .

المطلب الثالث : تعريف الاقتصاد الإسلامي .

المطلب الأول : نشأة الاقتصاد الإسلامي :-

مما لا شك فيه أن مبادئ الاقتصاد الإسلامي قد وجدت مع مجيء الإسلام قبل أربعة عشر قرنا، ومع ذلك فإن الاقتصاد الإسلامي لم يكن علما مستقلا، ولا حتى فرعا من فروع العلوم الشرعية التي ظهرت في القرنين الثاني والثالث الهجريين .

وبالرغم من وجود عدد كبير من الأئمة والمفكرين المسلمين الذين كتبوا في موضوعات الاقتصاد الإسلامي في فترات مختلفة من التاريخ الإسلامي، إلا أن علم الاقتصاد الإسلامي لم يظهر بهذه التسمية حتى النصف الثاني من القرن العشرين، وباستثناء كتابات ابن خلدون والدلجي والدمشقي – والتي فصلت الكتابة الفقهية عن الكتابة التحليلية العلمية - فإننا نجد أن كتابات معظم الأئمة والفقهاء الأوائل كانت كتابات فقهية خالصة، تبحث في الأحكام الشرعية فقط ، ومن هذه الكتابات، الخراج ليحيى بن آدم، والخراج لأبي يوسف، والأموال لأبي عبيد، والكسب للشيباني، الأحكام السلطانية للماوردي .. الخ .

أمـا الكتابـات الحديثـة فـي الاقتصـاد الإسـلامي فمعظمهـا يركـز علـى مبـادئ النظـام الاقتصـادي الإسلامي، مثـل كتب أبـي الأعلـى المـودودي في باكستان، وكتب محمـد عبداللـه العربـي فـي مصر، وكتابـات مصطفى السباعي فـي سـوريا، ومحمـد بـاقر الصـدر فـي العـراق، ومالك بن نبي في الجزائر .. الخ .

وفي العقدين الأخيرين بدأت تظهر الكثير من البحوث التي تستخدم الأدوات التحليلية الاقتصادية مترافقة مع القيم الإسلامية لوصف وتحليل الظواهر والمشكلات الاقتصادية، من أبرزها كتابات أنس الزرقا، ومختار متولي ومحمد نجاة صديقي، وعمر شابرا وغيرهم .

كما وجدت مراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي وظهرت أدبيات جديدة وفتحت قنوات متخصصة للحوار حول الاقتصاد الإسلامي، وكان من ثمار ذلك ظهور العديد من رسائل الماجستير والدكتوراة في الاقتصاد الإسلامي من أرقى جامعات العالم الغربي فضلا عن العالم الإسلامي [1] .

المطلب الثاني : أهم موضوعات الاقتصاد الإسلامي

أما أبرز الموضوعات والمجالات التي يتناولها الاقتصاد الإسلامي بالبحث والتمحيص، فيمكن إجمالها فيما يلي [2]:-

أولا : الأحكام الشرعية للموضوعات الاقتصادية

وذلك كما وردت في كتب وأبواب الفقه الإسلامي مثل وجوب الزكاة، حرمة الربا، حرمة أكل المال بالباطل، كفالة الأقارب، أحكام البيوع، أحكام الإجارة، أحكام الوقف، الهبة، الوصية، الوكالة، الرهن، الوديعة، العشور والضرائب، الغنائم والفيء ... الخ، ومع أن هذه الموضوعات يمكن أن تندرج تحت فقه المعاملات، إلا أن الاقتصاد الإسلامي يستخدم النظرية والأدوات التحليلية الاقتصادية والواقع الاقتصادي لفهم هذه الموضوعات، من أجل تعميق فهم وتطبيق الحكم الشرعي . ونجد في هذا الجانب كتابات كثيرة تشمل مختلف أبواب فقه المعاملات مثل الكتابات المتعلقة بفقه الزكاة وفقه السلم والإجارة والوديعة والقرض .. الخ .

ثانيا : الأحكام الشرعية للمستجدات في الجانب الاقتصادي : مثل الأسهم والسندات والسوق المالية، والتأمين التجاري، وبطاقات الائتمان، .. الخ . وهذه الموضوعات تتطلب أيضا إحاطة وافية بعلم الاقتصاد وأدواته التحليلية، إضافة إلى فقه المعاملات، ويمكن أن تكون البحوث المطروحة في مجلات مجمع الفقه الإسلامي خير مثال على هذا الموضوع .

ثالثا : الحلول الإسلامية للأزمات والمشكلات الاقتصادية : مثل التضخم والكساد والبطالة، مشكلة الغذاء، مشكلة الطاقة، الأزمة النقدية، .. الخ .وهناك عدد من الدراسات والبحوث التي تتصدى لهذا الجانب يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال بحث د/ القرضاوي

" دور الزكاة في حل المشكلات الاقتصادية " والمنشور ضمن بحوث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مركز الأبحاث العالمي للاقتصاد الإسلامي، جدة، 1980 .

رابعا : كيفية تطبيق الأحكام الشرعية الاقتصادية : من خلال وضع مشروعات عمل أو صياغة قوانين، مثلا لتطبيق فريضة الزكاة، أو إدارة اقتصاد لا ربوي، أو تطبيق أحكام الوقف أو إحياء الموات في العصر الحاضر، ولعل من أبرز الدراسات والتقارير التي وضعت في هذا المجال ما وضعه مجلس الفكر الإسلامي في الباكستان تحت عنوان " إلغاء الفائدة من الاقتصاد، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 1984 .

خامسا : إظهار حكمة الوجوب أو التحريم لبعض الموضوعات الاقتصادية :- من خلال البحث في الأثار الإيجابية أو السلبية، حكمة تحريم الربا، حكمة توزيع الميراث، حكمة فرضية الزكاة، حكمة مشروعية الأوقاف، .. الخ .وهناك العديد من البحوث والدراسات في هذا المجال .

سادسا : دراسة القوانين والنظريات الاقتصادية في ضوء الضوابط الشرعية والقيم الإسلامية مثل سلوك المستهلك وقوانين المنفعة، سلوك المنتج وقوانين الغلة، نظريات الثمن، الأجور، الربح، نظريات الفائدة، نظريات التنمية، أمثلية باريتو، .. الخ وتوجد العديد من الكتابات والبحوث في هذا المجال من أبرزها كتابات محمد عفر، وشوقي دنيا ومنذر قحف وأنس الزرقا وغيرهم .

سابعا : إظهار التراث الاقتصادي الإسلامي :- بالكشف عن الأفكار الاقتصادية لدى أئمة المسلمين، أو إعادة صياغة التاريخ الاقتصادي الإسلامي، ومن أشهر ما كتب في هذا المجال كتاب د/رفعت العوضي " من التراث الاقتصادي للمسلمين " .

ثامنا : دراسة الأسلوب الإسلامي في تحقيق رفاهية الإنسان :- من خلال تخصيص الموارد أو استخدامها الاستخدام الأمثل، ومن ثم توزيعها التوزيع الأمثل، لتحقيق إشباع الحاجات والرفاهة للجميع . وقد تكون كتابات د/شابرا ود/صديقي من أفضل الأمثلة على هذا الجانب .

المطلب الثالث : تعريف الاقتصاد الإسلامي :

ونظرا لتعدد مجالات الاقتصاد الإسلامي السابقة، فقد وجدنا اختلافات كبيرة في تعريف الباحثين للاقتصاد الإسلامي، ومن أشهر هذه التعريفات (3):

تعريف د/محمد عبد الله العربي " مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من الكتاب والسنة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر " ونلاحظ أن هذا التعريف يجمع النقطة الأولى والرابعة .

تعريف د/ محمد عمر شابرا " ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة " ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على النقطة السابعة .

تعريف د/محمد نجاة صديقي " رد فعل المفكرين المسلمين للتحديات الاقتصادية في عصرهم، يعينهم في مسعاهم هذا القرآن الكريم والسنة النبوية والعقل والخبرة " ويلاحظ على هذا التعريف أنه يركز على النقطتين الثانية والثالثة .

ولتعريف الاقتصاد الإسلامي تعريفا جامعا لمعظم النقاط السابقة ، يمكن القول بأن **الاقتصاد الإسلامي " علم يبحث في الأحكام والحلول الشرعية للموضوعات والمستجدات والمشكلات الاقتصادية كما يدرس النظريات والقوانين الاقتصادية في ضوء القيم الإسلامية، ويعمل على توظيف ذلك كله من أجل استخدام الموارد بأعلى درجات الكفاءة، وتوزيع المنتجات بأعلى درجات العدالة، بما يؤدي إلى تحقيق أعلى درجات التنمية والرفاهة، والأمن والاستقرار " .**

إن تدقيق النظر في هذا التعريف، وفي المجالات العديدة التي يتطرق إليها علم الاقتصاد الإسلامي، يوضح الأهمية البالغة، والدور الكبير المنتظر لهذا العلم، وبناء على ذلك فإن الحاجة ماسة لتبني هذا العلم على كافة المستويات، من أجل أمن واستقرار وتقدم ورفاه المجتمعات الإسلامية .

إن منهج الاقتصاد الإسلامي للتعامل مع المشكلة الاقتصادية بشكل عام،ومع مشكلة الفقر بشكل خاص، يعتبر منهجا فريدا متميزا، لأنه منهج مستمد من خالق الكون والطبيعة وسائر المخلوقات، ولذلك فهو منهج يمتاز بالتوازن والاعتدال، كما يمتاز بالشمول والدوام، ومن جهة أخرى هناك انسجام وتكامل بين النواميس الكونية والفطرية والبشرية، وبالتالي فإن السبب في استفحال المشكلة الاقتصادية ومشكلة الفقر هو مصادمة هذه النواميس والخروج عليها، من خلال ظلم الإنسان وتعديه وطغيانه، بإحداث الفساد والاختلال في البيئة والطبيعة، من خلال الاستخدام الجائر والاستنزاف والتلوث وكافة أشكال التجاوزات .

المبحث الثاني : التعريف بمشكلة الفقر والحلقة المغلقة للفقر :-

تعتبر مشكلة الفقر من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات الإسلامية وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين، حيث تشير الإحصاءات إلى أن أفقر دول العالم هي دول إسلامية [(4)].

ويتفرع عن مشكلة الفقر مشكلات عديدة صحية وأمنية واجتماعية واقتصادية .. الخ، فالفقر هو أحد أهم الحلقات المغلقة في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا، وتتطلب دراسة هذا الموضوع أن يكون في المطالب التالية :-

المطلب الأول : تعريف الفقر.

المطلب الثاني : الحلقة المفرغة للفقر.

المطلب الثالث : أسباب الفقر.

المطلب الأول : تعريف الفقر :-

في اللغة : الفقير هو المكسور فقار الظهر، والفاقرة الداهية، يقال فقرته الفاقرة، أي كسرت فقار ظهره .[5].

الفقر في اصطلاح الفقهاء :

ذهب الحنفية إلى أن من يملك دون نصاب الزكاة فهو فقير، جاء في البحر الرائق "والأولى أن يفسر الفقير بمن له ما دون النصاب .. أخذا من قولهم يجوز دفع الزكاة إلى من يملك ما دون النصاب . [6].

وذهب المالكية إلى أن الفقير هو الذي لا يملك قوت سنة، جاء في حاشية الدسوقي " وهو من لا يملك قوت عامه سواء كان لا يملك شيئا أو يملك دون قوت العام " [7].

وذهب الشافعية إلى أن الفقير هو من لا مال له كما جاء في الأم " فالفقير الذي لا مال له ولا كسب يقع منه موقعا " [8].

وذهب الحنابلة إلى أن الفقير هو من لا يملك شيئا، جاء في فتاوى ابن تيمية : [9] " وقد تنازع العلماء هل الفقير أشد حاجة أو المسكين أو الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل على ثلاثة أقوال لهم واتفقوا على أن من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فانه يعطى ما يكفيه سواء كان لبسه لبس الفقير .. أو لباس الجند والمقاتلة أو لبس الشهود أو لبس التجار أو الصناع أو الفلاحين فالصدقة لا يختص بها صنف من هذه الأصناف بل كل من ليس له كفاية تامة من هؤلاء مثل الصانع الذي لا تقوم صنعته بكفايته والتاجر الذي لا تقوم تجارته بكفايته والجندي الذي لا يقوم اقطاعه بكفايته.. فكل هؤلاء مستحقون "

وبعد استعراض هذه الآراء : نلاحظ أن رأي ابن تيمية هو الأوسع والأكثر اتفاقا مع مقاصد الشريعة، فالفقير هو كل من ليس لديه ما يكفيه أو ليس لديه حد الكفاية، وهذا الحد يختلف باختلاف ظروف المجتمعات ومستويات المعيشة، فقد يكون في وقت من الأوقات

يقدر بما دون نصاب الزكاة، وقد يقدر في وقت آخر بما يساوي قوت عام وهكذا . وهذا المعنى الواسع للفقر الذي يدخل عرف الناس واصطلاحهم في كل زمان ومكان، يسمح بإدخال المؤشرات والمعايير التي يذكرها خبراء التنمية والمنظمات الدولية للفقر، فمن معايير الفقر الهامة في الوقت الحاضر : نقص الرفاهية والعدالة والحرية والقدرة على التعبير والقدرة على التكيف والحصول على فرص عمل والمشاركة في الحياة .[(10)]

ولا يبتعد هذا المعنى الاصطلاحي الواسع عن المعنى اللغوي للفقر، فكل من لا يملك كفايته، سوف يستغل ويضطهد من قبل الغير، وهذه وحدها قاصمة الظهر كما هو المعنى اللغوي للفقر .

وأما **في اصطلاح الاقتصاديين** : فهناك عدة معان للفقر منها [(11)] :-

1- الفقر يعني العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية سواء في ذلك الأفراد أو الشعوب

2- الفقير هو من لا يمتلك شيئا، والشعوب الفقيرة هي الشعوب التي يكون أغلبية مواطنيها من المعدمين .

3- انخفاض الدخل عن مستوى معين في السنة، والمقصود بالدخل هنا هو الدخل الحقيقي وليس النقدي .

4- إحساس الفرد أو الشعب بأنه يعيش عند مستوى يقل عما يعيش عنده أفراد أو شعوب أخرى . ويعني ذلك أن الفقر مسألة نسبية .

5- الفقر بمعنى انعدام الرفاهية أو انخفاض مستوى المعيشة، وتقترب فكرة الرفاهية Well-being من مفهوم مستوي المعيشة Standard of Living (SOL)، الذي يعد أحد المفاهيم الشائعة في أدبيات التنمية، ومحور أعمال البنك الدولي في تقاريره السنوية عن التنمية خلال فترة التسعينيات .

6- الفقر بمعنى انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير مما يحد من قدرة الفقير على الاختيار والاستفادة من الفرص ويخضعه لاستغلال أرباب العمل والمنظمات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية .

وبعد استعراض هذه التعريفات، يظهر أن التعريف الأول هو الأكثر قبولا، فالتعريف الثاني يصعب قبوله لندرة وجود مضمونه، ولأن من لا يمتلك شيئا يكون معدما، أما التعريف الثالث فيصعب تحديد مستوى للدخل ينطبق على كافة المجتمعات ويشمل كافة الظروف، وكذلك التعريف الرابع يعتبر كثيرا من الأغنياء ضمن الفقراء . أما التعريف الخامس فإنه يضيف معيار الرفاهية ومستوى المعيشة كما يضيف التعريف السادس معيار حرية التعبير والمشاركة والتمثيل .. وهذه المعايير ضرورية وهامة، ولكن بعد توفر الحاجات الأساسية من

غذاء وشراب وكساء ومأوى ودواء .. الخ .

ولذلك يبقى التعريف الأول الذي يضع معيار إشباع الحاجات الأساسية والضرورية فاصلا بين الفقر والغنى هو التعريف المقبول . ويمكن أن تضاف إليه مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، كالتعليم والحرية والعدالة وفقا لعرف المجتمع وظروفه، ومدى إمكانية تطبيق هذه المعايير أو ملاءمتها .

المطلب الثاني : الحلقة المفرغة للفقر :-

يقصد بالحلقة المفرغة للفقر وفقا لنيركسة " مجموعة دائرية من القوى التي تتفاعل مع بعضها البعض بحيث تعمل على إبقاء البلد الفقير في حالة الفقر .. فالبلد فقير لأنه فقير ".. [12] فانخفاض معدل الدخل سيؤدي إلى انخفاض معدل الادخار مما يؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار ومن ثم انخفاض الإنتاج وانخفاض الدخل .[13] وتوجد عشرات بل مئات من هذه الدوائر التي أو الحلقات المفرغة التي تزيد في خطورة مشكلة الفقر وصعوبة حلها، وتتطلب من أصحاب القرار بذل المزيد من الجهود لكسر هذه الحلقة اللعينة - كما يطلق عليها – ومن الحلقات المشهورة كذلك، أن الدول الفقيرة تعاني من نقص وسوء التغذية، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض وضعف الإنتاجية وانخفاض حجم الإنتاج وبالتالي انخفاض الدخل القومي وزيادة الفقر .[14]

وقد أظهرت الدراسات وتقارير منظمة الصحة العالمية، أن هناك علاقة واضحة بين الثروة المادية ومؤشرات الحالة الصحية، وقد تبين أن متوسط العمر المتوقع، ونسبة وفيات الرضع يرتبطان على نحو وثيق بمعدل دخل الفرد .

وفي الولايات المتحدة أثبتت الدراسات أنه توجد أمراض مزمنة لدى الأسر الفقيرة أكثر مما لدى الأسر ذات الدخل المرتفع . يقول البروفسور البريطاني ونسلو " في البلاد الفقيرة يمرض الرجال والنساء لأنهم فقراء .. ويزيد فقرهم عندما يصابون بالأمراض، ويشتد المرض عليهم لأنهم فقراء معدمون .. وهكذا تتشكل الحلقة المفرغة ويستمر دوران المساكين المسحوقين فيها " .[15]

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذه الدوائر محكمة الإغلاق، أي لا يمكن كسرها، وبالتالي يجب أن تبقى الدول المتخلفة على حالها .[16]

وهذا الكلام غير صحيح لعدة أسباب أهمها [17] :-

- أن الدول المتقدمة كانت متخلفة قبل فترة من الزمن، واستطاعت أن تكسر هذه الحلقات .
- أن بعض الدول الفقيرة استطاعت أن تكسر هذه الحلقات وتخرج من إطار التخلف .

ولـذلك فـإن كسـر هـذه الحلقـة يتطلـب الكشـف عـن الـدوائر الأكثـر أهميـة، ثـم معالجـة الخصائص السلبية لهذه الدوائر، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدوائر من خلال ميكانيكية التغذية الخلفية في استمرار عملية التنمية .

وفي الفكر الاقتصادي هناك عدة طرق لكسـر هـذه الحلقـات والخـروج منهـا، ومـن أبـرز الطرق المطروحة عالميا، المساعدات الأجنبية، وخفض عدد السكان .

ويرى بعض الباحثين أن مثـل هـذه الـدوائر لا وجـود لهـا فـي مجتمعـات تطبـق الإسـلام والنظام الاقتصادي الإسلامي .لأن مثل هذه المجتمعات دائبة الحركة والنشاط والإنتاج [18]

وأرى أنـه مـن الممكـن أن تحـدث هـذه الحلقـات فـي المجتمـع الإسـلامي، لأن المجتمـع الإسلامي هو مجتمع بشري قبل كل شيء، ولكن هذه الحلقات لا تستمر طويلا بتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي .

المطلب الثالث : أسباب الفقر :-

تختلف النظم الاقتصادية حول أسباب الفقر وعلاجه، فيرى النظام الرأسمالي أن الفقـراء هـم السـبب فـي فقـرهم، لأنهـم لـم يبـذلوا الجهـد الكـافي، وآثـروا الكسـل والقعـود علـى العمـل والإنتاج .

أمـا الاشـتراكيون فـإنهم يعتبـرون الأغنيـاء هـم السـبب، فاسـتحواذهم علـى الثـروة واستئثارهم بها وحرمان الآخرين منها هو الذي يزيد من مشكلة الفقر .[19]

أسباب الفقر في الإسلام :-

أمـا فـي النظـام الإسـلامي فـإن مشـكلة الفقـر ترجـع إلـى مجمـوعتين مـن الأسـباب الأولـى أسباب خلقية والثانية أسباب أخلاقية .

أولا : الأسباب الخلقية (الربانية) :- وأهمها سببان هما :-

1- التفاوت بين البشر :-

اقتضـت حكمـة اللـه - عـز وجـل - أن يخلـق النـاس متفـاوتين فـي قـدراتهم ومـواهبهم وميولهم وذكائهم، من أجل أن يتعاونوا ويكملوا بعضهم في مهمة الإعمار والخلافة والإكثـار مـن الخيـر والتقليـل مـن الشـر، وبنـاء علـى ذلـك، فقـد وجـدت طائفـة مـن البشـر، وفـي كافـة العصور، لا تستطيع تلبية حاجاتها ورغباتها بما يغنيها عن مساعدة الناس وعونهم .

وقد اعترف الإسلام بهذه الفئة وجعل لها حقوقا ثابتة على المجتمع والدولة .

2- الابتلاءات والمصائب :-

في كل مجتمع بشري لا بد أن توجد فئة من المجتمع تصاب بالعجز أو المرض أو الإعاقة أو الإفلاس أو غير ذلك من أشكال الضعف البشري، وهذه الفئة كالفئة السابقة تحتاج إلى من يقوم برعايتها والإنفاق عليها، وقد تكفل الإسلام بهذه الفئة، وضمن لها حقوقا دائمة في بيت مال المسلمين .

ثانيا :الأسباب البشرية والأخلاقية (20) :- وأهما سببان هما :-

1-عجز الإنسان وكسله:-

يعاني كثير من الناس من البؤس والشقاء، بإرادتهم نتيجة كسلهم وعجزهم وقعودهم عن الجد والاجتهاد والبذل والعطاء، وعدم استخدام مواهبهم وطاقاتهم بما ينفعهم وينفع الناس .

وقد وضع الإسلام لهذه الفئة الكثير من الحوافز التي تدفعهم إلى العمل والبذل والعطاء واستثمار الطاقات، وسد عليهم المنافذ التي تبقيهم في هذا الوضع السيء .

2- ظلم الإنسان وتعديه:-

قال تعالى " كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى " (سورة العلق، آية 6،7) إن ظلم الإنسان لنفسه،هو السبب الأول في استحقاقه العذاب الأليم في الدنيا والآخرة، ويكون ظلم النفس بإشباع أهوائها ونزواتها، وإغراقها في الملذات والشهوات والترف، وصرفها عن طاعة الله، وان الأخطر من ظلم النفس هو ظلم الآخرين، بأكل حقوقهم والتضييق عليهم في الرزق، واستغلالهم واستعبادهم، وبالإضافة إلى ذلك يشمل ظلم الإنسان ظلم البيئة والطبيعة بإفسادها وتلويثها واستخدامها الاستخدام الجائر .

وقد وضع الإسلام لذلك كله ضوابط صارمة، وحرص حرصا شديدا على حفظ حقوق الناس، كما حث على الرفق والاستخدام الأمثل للموارد، ووضع نظاما دقيقا للمعاملات والعقوبات، لكي يردع كل من لا يتمسك بأخلاق الإسلام وقيمه .

المبحث الثالث : سياسات الاقتصاد الإسلامي لمكافحة مشكلة الفقر:

تجدر الإشارة منذ البداية إلى أن تطبيق النظم الإسلامية كافة، ومنها النظام الاقتصادي الإسلامي، هو الطريق الأمثل لعلاج مشكلة الفقر والتخفيف من حدتها بشكل كبير .

إن السياسات الوقائية والعلاجية سيكون لها دور فعال في مكافحة مشكلة الفقر إذا ما ترافقت هذه السياسات مع تطبيق الإسلام في كافة جوانب الحياة في المجتمع .

ومع ذلك فإن تطبيق السياسات الإسلامية الوقائية والعلاجية يمكن أن يكون مرحلة أولى

في طريق تطبيق الإسلام بالكامل، وفي طريق مكافحة الفقر وكافة المشاكل التي تواجهها المجتمعات الإسلامية .

وقبل استعراض سياسات علاج مشكلة الفقر في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، لا بد من عرض هذه السياسات التي جاء بها الإسلام قبل أربعة عشر قرنا، وطبقها النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – وخلفاؤه الراشدون من بعده وتمكنوا خلال فترة قياسية، من نقل الجزيرة العربية وما حولها من ظلمات الجهل والتخلف والفقر، إلى نور الإسلام والتقدم والرفاهية . فكيف تحقق ذلك ؟ وما هي الأدوات والسياسات التي تم استخدامها ؟ هذا ما سوف يتم بحثه في المطلبين التاليين :-

المطلب الأول : السياسات الوقائية المانعة لاستفحال مشكلة الفقر .

المطلب الثاني : السياسات العلاجية لمشكلة الفقر في الإسلام .

المطلب الأول : السياسات الوقائية المانعة لاستفحال مشكلة الفقر:

جاء الإسلام بعدد من السياسات التي تكفل - فيما لو طبقت - عدم ظهور مشكلة الفقر، نعرض فيما يلي لأهمها :-

أولا : الحث على العمل: -

حث الإسلام على العمل، وجعله واجبا على كل مسلم، كل فيما يطيقه ويتناسب مع ميوله وقدراته، ولا شك أن العمل هو الطريق الأول لتحقيق الكسب والغنى، والتخلص من الفقر، ولو عمل كل من يقدر على العمل، لما ظهرت مشكلة الفقر في المجتمع .

وللعمل اليدوي بشكل خاص مكانة خاصة في هذا المجال، حيث يقول النبي - صلى الله عليه وسلم - " ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده "[(21)] وقد ذكر نبي الله داود بالذات، لأنه كان ملكا، وتحت يده خزائن الأرض، ولكنه آثر أن يأكل من عمل يده لما فيه من خير وبركة . وقد فهم بعض الباحثين من هذا الحديث الحث على الاعتماد على النفس [(22)] ولا أرى تعارضا مع المفهوم الأول، فالعمل اليدوي هو أساس كل عمل حتى ولو كان ذهنيا محضا، فلا بد فيه من تسجيل الأفكار وترتيبها وتنسيقها، وهذا يتطلب العمل اليدوي .

"وقد قرر الفقهاء أن كل ما يقوم عليه العمران من هندسة وطب وفلح للأرض وإقامة المصانع، والجهاد في سبيل الله، دفعا للأذى وحماية للحوزة واجب على الأمة، وهو واجب على وجه الخصوص على كل من كان قادرا بالفعل على واحد من هذه الأمور "[(23)]

ثانيا : محاربة البطالة والتسول:-

حارب الإسلام البطالة والتسول، قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – " لأن يأخذكم أحدكم حبله فيأتي بحزمة من الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه " [24] وسد كافة المنافذ الموصلة إليهما ومن ذلك أنه عالج كافة البواعث والمعوقات النفسية التي يمكن أن تعيق الإنسان عن العمل، فرفض القعود عن العمل بحجة العبادة، واعتبر العمل عبادة إذا لم يكن في معصية الله، كما رفض القعود عن العمل بحجة التوكل على الله، أو بحجة عدم وجود فرصة العمل، فمن لم يجد عملا في بلده فعليه بالهجرة، قال تعالى " ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة " (النساء،100) .

ثالثا : التنظيم الدقيق للمعاملات:-

نظم الإسلام علاقات الناس ومعاملاتهم مع بعضهم البعض، وبين الحقوق والواجبات لكل فرد في المجتمع بدقة متناهية، وذلك حفاظا على سلامة المجتمع وقوته ورفاهيته، ودرءا لأي شكل من أشكال النزاع التي تفتك بالمجتمع وتذهب قوته، ويظهر هذا التنظيم الدقيق للمعاملات والذي يحول دون ظلم الناس لبعضهم، من خلال تحريم الإسلام لكل أسباب الفساد عامة، ومن خلال الاستقراء وجد الفقهاء أن أسباب الفساد أربعة، هي 1- المحرمات لذاتها 2- الربا 3- الغرر 4- الشروط المخالفة للمشروعية (25) . وفيما يلي نعرض باختصار لدور تحريم هذه الأشياء في تجنب الفساد عامة ومشكلة الفقر بشكل خاص:-

1- المحرمات لذاتها:-

وتشمل كل ما حرمه الشارع لسبب قائم في عين المحرم، لا ينفك عنه بحال من الأحوال، كالخمر والخنزير والميتة والدم وسائر النجاسات والمستقذرات التي تسبب الأذى للإنسان .ويقاس عليها كل ما يؤدي إلى ضرر كالمخدرات والدخان .. [26]

والدليل قوله تعالى " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم وما ذبح على النصب " (المائدة، 3) . ومن الثابت علميا وواقعيا أن هذه المحرمات تؤدي إلى أضرار بالغة الخطورة على الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، ويكفي كمثال على ذلك أن نورد بعض الآثار الخطيرة الناجمة عن استهلاك الخمر [27] :-

فمن الناحية الصحية :

إفساد المعدة، وفقد شهوة الطعام، ومرض الكبد والكلى،كما أنها تؤدي إلى افساد ذوق اللسان، والتهاب الحلق، وتقرح الأمعاء، وتصلب الشرايين .. الخ .

ومن مضارها الاجتماعية :

وقوع النزاع والخصام بين السكارى والمتعاملين معهم، وإفشاء السر والخسة والمهانة في أعين الناس، كما يمكن للسكير أن يرتكب جميع الجرائم كالزنا والقتل وغيرها .

ومن مضارها الاقتصادية :

أنها تستهلك المال وتفني الثروة وتوجه جزءا كبيرا من موارد المجتمع الإنتاجية لمعالجة آثارها، فآثارها تزيد من النفقات الأمنية والصحية والاجتماعية، وقبل كل ذلك فإن زيادة أعداد الوفيات بسبب الحوادث الناجمة عن الخمور لا يمكن تعويضها .

إن ظاهرة تعاطي الخمر- على سبيل المثال - هي المصدر الأول لزيادة أعداد الأيتام والأرامل والمعاقين وذوي العاهات والأمراض المزمنة، وما يترتب على ذلك، من ضرورة زيادة المعونات الاجتماعية والنفقات الصحية والأمنية، فلو التزم المجتمع بشريعة الله، لأمكنه تجنب كل هذه الشرور التي تزيد من الفقر والتشرد والتخلف والجريمة . وإن المشكلة تصبح فادحة الخطورة عندما نتصور الآثار التي تنجم عن تعاطي المخدرات والمقامرة وتجارة البغاء وكافة الأنشطة المحرمة .

2- الربا:-

حرم الإسلام كافة المعاملات التي تؤدي إلى ثراء البعض بطريق غير مشروع، وتزيد في حدة التفاوت في المجتمع، وبالتالي تزيد من الفقر والفقراء، ومن ذلك الربا بنوعيه، ربا الديون، وهو الزيادة المشروطة التي يتقاضاها الدائن من المدين نظير الأجل، وقد كان العرب يتعاملون بهذا الأسلوب في الجاهلية، فجاءت آيات القرآن تحرم هذا السلوك، وتنذر بالحرب كل من لم ينته عن هذا الفعل القبيح،قال تعالى " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله " (البقرة، 279) وهذا النوع من الربا وباء خطير يؤدي إلى تكون فئة من مصاصي الدماء في المجتمع يعيشون على تعب وعرق ودماء الآخرين، إن اضطرار الفقير المحتاج إلى دفع الزيادة الربوية وهو لا يجد أصل الدين الذي اقترضه، سوف يدفعه إلى ارتكاب أية جريمة من أجل أن يسدد ما عليه، ويخلص رقبته من قبضة المرابي .

أما تحريم ربا البيوع (الفضل والنساء)، فقد جاء تحريمه في الحديث النبوي الشريف حيث قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – " " عن أبي سعيد – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم - : الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء " وفي رواية عن عبادة بن الصامت " فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد "[28] ، ونلاحظ من هذا الحديث

أن هناك ضوابط صارمة للتبادل في الأموال الربوية الستة، الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح، والمتأمل في هذه الأصناف يجدها أهم السلع الأساسية، والتي تسد الحاجات الأساسية للإنسان، ولذلك كان تنظيم البيع والشراء فيها بشكل دقيق، مثلا بمثل يدا بيد، لكي يحفظ مصالح الفقراء، فلو اتخذت أقوات الناس محلا للمتاجرة بها فقط، لارتفعت أسعارها، ولما وجد الفقراء القدرة على شرائها، وكذلك لو اتخذت الأثمان للتجارة فقط أيضا لفسد أمر الناس كما نص على ذلك عدد من الفقهاء كالغزالي وابن القيم وغيرهم .

إن أسلوب التعامل بالربا - أو الفائدة المصرفية - يؤدي إلى زيادة الأغنياء غنى، والفقراء فقرا، فالبنوك عندما تقرض أصحاب المشاريع فإنها ستطالب بالفائدة الربوية سواء ربحت المشاريع أم خسرت، وفي هذه الحالة سوف يزداد أصحاب البنوك غنى، ويزداد عدد الفقراء في المجتمع .

3- الغرر :-

والغرر من الشك والجهالة والتردد، خاصة في العقود، كبيع السمك في الماء أو الطائر في الهواء قديما، وكعقود المراهنات واليانصيب ومعظم عقود التأمين في الوقت الحاضر أو بيع ما كان ظاهره يغري المشتري وباطنه مجهول . ولذلك كان نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر،[29] ومن جهة أخرى فإن العقود التي تنطوي على غرر فاحش، يكون فيها أحد الطرفين مظلوما، والآخر ظالما، فالمظلوم يزداد فقرا والظالم يزداد غنى، وخاصة عندما تكون هذه العقود منتشرة بكثرة في المجتمع، فإنها تؤدي إلى زيادة المترفين ترفا والمحرومين حرمانا وفقرا .

4- الشروط الفاسدة :

إن الشروط الظالمة التي ترافق العقود تزيد في استغلال الأقوياء للضعفاء، وتزيد في فقر الفقراء، ولذلك كانت هذه الشروط مرفوضة شرعا، كالشروط المخالفة لمقتضى العقد أو الشروط التي تكلف الإنسان ما لا يطيق، وفي الوقت الحاضر تقبل الدول الفقيرة بالكثير من الشروط المجحفة، مما يزيد من فقرها، ويزيد في نصيب الأفراد من الديون المتراكمة على هذه الدول .

المطلب الثاني : السياسات العلاجية لمشكلة الفقر في الإسلام :

إن الأسس والضوابط والسياسات الوقائية التي يمتاز بها الاقتصاد الإسلامي، تكفل - إذا ما عمل بها- تحقيق درجة متقدمة من العدل والغنى والتخفيف من حدة الفقر، ومع ذلك فقد يضعف الناس عن الالتزام بهذه السياسات، وقد تحدث ظروف طارئة -كالمجاعات والكوارث والحروب- تؤدي إلى استفحال مشكلة الفقر، فما هو العلاج في هذه الحالات وما شابهها ؟

إن العلاج يمكن الوصول إليه فيما يلي :-

أولا : التكافل الاجتماعي :

إن من أكثر ما حرص عليه الإسلام وحث عليه بعد توحيد الله- توحيد الكلمة والصف والقلوب، بما يؤدي إلى وحدة المجتمع وقوته وتماسكه وتضامنه، وإن هذه الميزة التي نراها في كثير من نصوص الشريعة تضمن وجود مجتمع متكافل متعاون، يسود فيه العدل والغنى والرفاهية للجميع، وذلك من خلال الأسس التالية :-

1- الزكاة :-

إن الزكاة هي الأداة الأولى، والسياسة الأولى من سياسات التكافل الاجتماعي، كما أنها أهم أداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية، تسهم في تحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي .

والزكاة مورد مالي ضخم يكفي وحده لعلاج كثير من المشكلات المعقدة كالفقر والبطالة والتضخم والكساد وغيرها من المشكلات الاقتصادية المعاصرة .

إن المصارف الثمانية التي تحدث عنها القرآن الكريم تمثل أهم قطاعات المجتمع، والتي تمكن الدولة -إذا ما أشبعتها- من تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي، فالقطاع العسكري والصحي و التعليمي والاجتماعي كلها يمكن تمويلها من حصيلة الزكاة، إضافة إلى إمكانية استخدام سهم المؤلفة قلوبهم لتمويل نشر الدعوة الإسلامية و تدعيم العلاقات بين المسلمين وغيرهم من الشعوب الأخرى .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الزكاة طهر وتزكية ونقاء لمن يخرجها، كما أنها رحمة وشفاء لمن يتلقاها، فهي تسد حاجته، وتشفي صدره من الغل والحقد والحسد . كما تسهم الزكاة في محاربة الاكتناز لأنها تؤدي إلى تآكل الأموال المكتنزة غير المستثمرة، وفي محاربة الربا من خلال سهم الغارمين، والذي ينتشل المدينين من ذل الدين، و يخلصهم من المرابين .

وأخيرا يمكن القول بأن الزكاة تصرف للمحتاجين الحقيقيين، وليست كالضمان الاجتماعي الذي يصرف لمن يدفع الأقساط الشهرية فقط .

2- الأخوة الإسلامية :-

اعتبر الإسلام المؤمنين أخوة، وقدم أخوة الإسلام على أخوة الدم " فالمسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله .."، وهذه الخاصية وحدها تكفل وجود مجتمع قوي متماسك قادر على مواجهة أقسى المشكلات .

3- كفالة الأقارب :-

جعل الإسلام للقريب حقا في مال قريبه إضافة إلى حقه -كسائر المسلمين- في البر والصلة وعدم القطيعة، فكما أن له حق في ميراث قريبة، فإن عليه واجب الإنفاق إذا كان قريبه فقيرا وهو غني، وإن هذا الواجب يجبر على القيام به قضاء في رأي كثير من فقهاء الحنابلة والأحناف وغيرهم [30] .

4- الوقف :-

وهو حبس الأصل وتسبيل الثمرة في لغة الفقهاء[31]، ويعتبر موردا إسلاميا هاما للفقراء والمحتاجين وعابري السبيل ...، وقد ضرب المسلمون على مر العصور أروع الأمثلة في وقف أموالهم على المشروعات الخيرية كالمستشفيات والمدارس ودور العلم والمساكن والبساتين والآبار ..الخ . وان المتأمل في تاريخ الأمة الإسلامية، لا يكاد يجد جانبا من جوانب المجتمع ولا حاجة من حاجاته إلا وقد وقف الخيرون من أبناء المجتمع لها أوقافا كثيرة، تسهم في سد حاجة المجتمع، وتخفف عن الدولة كثيرا من مشروعات المرافق العامة.

5- القرض الحسن :-

تدعيما لأواصر المحبة و الألفة في المجتمع المسلم، فقد شرع الإسلام القرض الحسن وجعل له الثواب الجزيل في الدنيا والآخرة، وفوق ذلك أوصى القرآن بالصبر على المعسرين، ففي قوله تعالى (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم) (البقرة، من الآية 280)، وبذلك فقد سد الإسلام الباب نهائيا على الربا والمرابين، وقضى على أخلاق الأنانية والجشع والحسد والبغضاء التي تنجم عن الربا، واستبدلها بأخلاق الإيثار والمودة والتراحم التي تترافق مع القرض الحسن .

6- الصدقات التطوعية والكفارات والهبات والهدايا وحقوق الجار والضيف ...الخ :-

إن هذه الأبواب وغيرها كثير مما شرعه الإسلام وحث عليه يوجد مجتمعا قويا متكافلا متراحما يختفي فيه الظلم والجشع والفقر ويسود فيه العدل والمحبة والغنى، وهذا المجتمع يصعب أن يتخلف أو يعاني من المشكلات المستعصية .

ثانيا :- دور الدولة :-

إن مسئولية ولي الأمر هي مسئولية شرعية قبل كل شيء استنادا إلى قوله صلى الله عليه وسلم :- (ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ..)[32]، قال الإمام الحافظ ابن حجر " والراعي هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما أوتمن على حفظه فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه " [33] .

وإن مسئوليته هي أن يحقق العدل و يزيل الظلم. يقول الإمام ابن تيمية " إن الله يقيم الدولة الكافرة مع العدل ولا يقيم الدولة المسلمة مع الظلم " [(34)] .

كما أن من أهم الواجبات المنوطة بالدولة أو ولي الأمر توفير الضروريات و علاج مشكلة الفقر، وتوفير الأمن والحماية للبلاد والعباد .

ولتحقيق ما تقدم يمكن لولي الأمر أو من ينوبه اتباع السياسات التالية :-

1- تقييد أو نزع الملكية عند الضرورة :-

يكاد الفقهاء يتفقون على جواز نزع الملكية للمنفعة العامة كتوسعة مسجد أو فتح طريق ونحوه، بشروط دقيقة تمنع الظلم وتضمن المصلحة العامة للجميع [(35)] .

2- مصادرة كل مال حصل عليه صاحبه بطريق الحرام، كالغصب والاختلاس والرشوة أو استغلال النفوذ، بشرط أن يثبت ذلك بتحقيق نزيه، ويفصل فيه قضاء عادل، وما يصادر يوضع في المصالح العامة أو مصالح الفئات الضعيفة [(36)] .

3- الحجر على السفهاء، لقوله تعالى : (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم) (سورة النساء، من الآية رقم 5) والسفه هو عدم الصلاح في استخدام المال لفساد في العقل أو الدين فيدخل فيه الاستخدام المحرم للمال .

4- إخضاع موظفي الدولة الكبار لقانون " من أين لك هذا " إقتداء بفعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - مع عامله على الزكاة، وبفعل عمر - رضي الله عنه - مع عماله وولاته، والذين كان يشاطرهم نصف أموالهم أحيانا [(37)] .

5- أداء الأمانات وضمان الحقوق :-

يرى ابن تيمية أن جباية الأموال وتوجيهها نحو مصارفها أمانة عظيمة كما أن على الدولة ضمان حقوق المتعاملين من حيث الوفاء بالالتزامات والعقود المشروعة، وضمان الجودة ومنع الغش والغرر والاستغلال حيث قال " فإن العدل فيها - أي المعاملات - هو قوام العالمين " [(38)] .

6- الإنفاق الواجب في الصالح العام :-

حرصا على سلامة المجتمع وتكافله وتضامنه، فقد جعل الإسلام في المال حقوقا سوى الزكاة، كالنفقة على العيال وكفالة الأقارب وغيرها . ولعل من هذه الحقوق ما يسمى بالإنفاق الواجب في الصالح العام، والذي يلجأ إليه في الظروف الاستثنائية كالقحط أو الحرب أو حتى خلو خزينة الدولة من المال، مما يفوت عليها القيام بواجباتها تجاه الرعية، ويعتبر فعل عمر - رضي الله عنه - عام المجاعة، مستندا قويا لهذا الواجب، حيث منع نفسه وأهل بيته من

كثير من المباحات، وكان منهجه أن يأكل الناس نصف شبعه، وكان يقول :- " لو لم أجد للناس ما يسعهم إلا أن أدخل على أهل كل بيت عدتهم، فيقاسموهم أنصاف بطونهم لفعلت. فإنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم " (39) .

وبناء على ذلك رأى كثير من الفقهاء أن على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إذا لم تكفي إيرادات بيت المال . قال ابن حزم " وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم ولا فيء سائر أموال المسلمين بهم فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك وبمسكن يكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة . برهان ذلك قول الله تعالى : " وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل " (الإسراء 26) ... فأوجب تعالى حق المساكين وابن السبيل وما ملكت اليمين مع حق ذي القربى وافترض الإحسان إلى الأبوين وذي القربى والمساكين والجار وما ملكت اليمين والإحسان يقتضي كل ما ذكرنا ومنعه إساءة بلا شك . " (40)

إن هذه السياسات والأدوات المتقدمة ليست على سبيل الحصر، ومع ذلك فإنها تعتبر ضمانا أكيدا لنجاح وتفوق المجتمع الإسلامي، كما تعتبر سياجا واقيا من الظلم وعلاجا فعالا لمشكلة الفقر وكل الأسباب المؤدية إليه .

إن هذه السياسات ليست من ضرب الخيال، كما أنها ليست مثالية، وإنما هي سياسات واقعية يمكن تطبيقها في كل زمان ومكان، كما طبقت في العصور الإسلامية الأولى، جاء في كتاب الأموال لأبي عبيد ما يلي(41) :- كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن أن أخرج للناس أعطياتهم، فكتب إليه عبد الحميد :- إني قد أخرجت للناس أعطياتهم، وقد بقي في بيت المال مال، فكتب إليه أن انظر كل من أدان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه، فكتب إليه أني قد قضيت عنهم، وبقي في بيت مال المسلمين مال، فكتب إليه :- أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه، فكتب إليه :- أني قد زوجت كل من وجدت وقد بقي في بيت مال المسلمين مال، فكتب إليه .. أن انظر من كانت عليه جزيه فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى به على أرضه، فإنا لا نريدهم لعام و لا لعامين .

المبحث الرابع : سياسات علاج الفقر في المجتمعات الإسلامية في الوقت الحاضر :

يقول محاضر محمد رئيس وزراء ماليزيا " إن الأفكار الرامية إلى القضاء على الفقر في العالم الثالث توشك أن تنفذ، إن البحث عن الحلول في مفاوضاتنا مع البلدان المتقدمة قد وصل عمليا إلى طريق مسدود .. فالمسئولون في العالم الثالث واجهوا مهمة مروعة في محاولة إيجاد أفكار جديدة لانتشال البلدان الفقيرة من الديون المتصاعدة " ويتساءل محمد عمر شابرا بعد إيراده هذه العبارات " فما هو السبب في ذلك ؟ وهل بوسع الأسلمة (إعادة

بناء اقتصادات البلدان الإسلامية في ضوء التعاليم الإسلامية) أن تنفع في تحقيق المطلوب؟ (42)

وقد حاول شابرا الإجابة على هذا السؤال من خلال كتابه القيم " الإسلام والتحدي الاقتصادي " والذي سنعرض لأهم ما فيه ضمن المطلب الثاني من هذا المبحث . وقبل أن نصل إلى الإستراتيجية المقترحة لعلاج مشكلة الفقر في المجتمعات المعاصرة، لا بد من إطلالة سريعة على أبرز الحلول الدولية المقترحة، وبناء على ذلك سوف يشتمل هذا المبحث على المطلبين التاليين :-

المطلب الأول : الحلول المقترحة دوليا لمكافحة مشكلة الفقر .

المطلب الثاني : استراتيجية علاج مشكلة الفقر في المجتمعات الإسلامية المعاصرة .

المطلب الأول : الحلول المقترحة دوليا لمكافحة مشكلة الفقر :-

تتعدد الحلول المقترحة من قبل المنظمات الدولية وخبراء التنمية والاقتصاد لمكافحة مشكلة الفقر في الدول النامية، غير أن معظم هذه الحلول يتركز حول ثلاثة عناصر هي :

المعونات الأجنبية، تخفيض عدد السكان، برنامج التصحيح الاقتصادي، وسوف ننظر باختصار في حقيقة هذه الحلول ومدى إمكانية مساهمتها في علاج مشكلة الفقر :-

أولا : المعونات الأجنبية :-

إن معظم المعونات الأجنبية للدول النامية تعتبر قروضا بفوائد وليست منحا أو هبات، وحتى لو كانت فوائدها منخفضة فإنها تؤدي إلى تراكم مديونية الدول النامية، كما أنه لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على المعونة للأسباب التالية (43) :-

- تدني معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية وزيادة معدلات التضخم والبطالة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض المساعدات الأجنبية إلى البلدان النامية، ويرى البنك الدولي أنه من المحتمل أن يستمر هذا الانخفاض خلال العقد أو العقدين التاليين .
- تحول المساعدات إلى بلدان أوروبا الشرقية بعد انحسار الاتحاد السوفييتي .

ومن جهة أخرى فإن المساعدات غالبا ما تترافق مع شروط صعبة تحول دون إمكانية الاستفادة منها، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن المعونة المشروطة التي تمنحها الولايات المتحدة للدول الفقيرة، تلزم هذه الدول بشراء منتجات أمريكية بقيمة المعونة، وقد لا تحتاج الدول الفقيرة للمنتجات الأمريكية المعروضة، ولذلك فإن كل دولار تمنحه الولايات المتحدة كمعونات للدول الفقيرة تربح منه دولارين على الأقل غالبا، كما يرى بعض الباحثين (44).

وبالإضافة إلى ذلك،فإن للمعونة آثار سلبية أخرى (45) :-

- تعتبر المعونة سلاحا للسياسة الخارجية في أيدي البلدان المانحة .
- كما أن قسما كبيرا من المساعدة الأجنبية يستخدم لدعم الأنظمة العسكرية المستبدة التي تقمع الفقراء .
- إساءة استخدام حكومات الدول النامية للمعونات، ففي دراسة للبنك الدولي عن بنجلاديش حول طرق توزيع المعونة بالبطاقات، تبين أن أكثر من ربعها يذهب لرجال الشرطة والجيش وموظفي الحكومة .

وهكذا يظهر لنا بوضوح أن المعونة الأجنبية لا يمكن إلا أن تخدم مصالح الدول المانحة أو مصالح الحكومات في الدول النامية، مما يزيد من حدة مشكلة الفقر .

ثانيا : تخفيض أو وقف الزيادة السكانية :-

يرى الكثير من خبراء التنمية والسياسة في عالم اليوم أنه لا بد من تخفيض الزيادة السكانية في الدول النامية إذا أرادت هذه الدول أن تتغلب على مشكلة الفقر وغيرها من مشاكل التخلف، ويؤكدون قولهم بأن الزيادة السكانية تؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل، ومن الرفاهية، ومن الرعاية الصحية، والتعليمية، .. الخ .

وقد حاولت دول إسلامية عديدة تطبيق برامج لتحديد النسل خلال العقود الثلاثة الماضية، ومع ذلك لم يتم التغلب على مشكلة الفقر، ففي الستينات بدأ تنفيذ اثني عشر برنامجا لتنظيم الأسرة في البلاد النامية الآسيوية، وكانت هذه البلاد التي يبلغ عدد سكانها حوالي البليون، تنفق مائة مليون دولار في المتوسط على هذه البرامج، ومع ذلك فقد فشلت هذه البرامج في تخفيض الزيادة السكانية بأية نسبة تذكر، وكان يمكن لهذه المبالغ أن تزيد من متوسط دخل الفرد أو مستوى التعليم لو تم إنفاقها على التعليم (46) .

وهذا يؤكد بوضوح أن المشكلة ليست في الزيادة السكانية الكمية، وإنما المشكلة تكمن في نوعية الزيادة السكانية، وهذا يعني أنه لا بد من التركيز على التعليم والتدريب، وقبل كل ذلك لا بد من إيجاد البيئة الاجتماعية الصحية، والإرادة الحضارية المبنية على القيم والمبادئ والمثل، التي جعلت المسلمين خير أمة أخرجت للناس .

ثالثا :برامج التصحيح الاقتصادي :

هناك نظرة سائدة في العالم اليوم مفادها أن تحرير الاقتصادات سوف يساعد على تحقيق المزيد من الكفاءة والعدالة، وذلك من خلال تقليص العجز في الميزانية، وتصحيح تشوهات الأسعار، خاصة أسعار الصرف والفائدة، وإلغاء الدعم على السلع الأساسية، وخصخصة المشروعات العامة، .. الخ .

وقد أظهرت التجربة في بلدان عديدة أن هذه السياسات إذا لم تترافق مع سياسات لتعزيز العدالة، فإنها تميل لأن تضع عبء التكيف الرئيسي على الفقراء، فالأسعار المرتفعة لا تحد من طلبات الأغنياء ولكنها تزيد من فقر الفقراء، مما يؤدي إلى اضطرابات وقلاقل اجتماعية وسياسية، فتضطر الحكومات بعد ذلك للرجوع عن التدابير التي اعتمدتها[47].

المطلب الثاني : استراتيجية علاج مشكلة الفقر في المجتمعات الإسلامية المعاصرة :-

إن الإسلام يحث على كل ما من شأنه زيادة التقدم والرفاهية والتنمية الاقتصادية. كما يحث على مكافحة الفقر والجهل والتخلف، وفي ظل قوله صلى الله عليه وسلم " أنتم أعلم بأمر دنياكم "[48] يمكن للمسلمين أن يختاروا الطريقة المثلى والأسلوب العلمي الأفضل في معالجة المشكلات الاقتصادية وخاصة مشكلة الفقر، ومحاولة التوصل إلى أعلى درجات الرقي والتقدم والتنمية .

إن المنهج الإسلامي للتغيير والنهوض والتقدم، يقوم على الالتزام بالقيم والإرادة والتصميم على التغيير، فالمسألة ليست زيادة إمكانيات مادية أو مالية، وليست في الحصول على معونات أو هبات أو هدايا أجنبية، وإنما هي مسألة عزيمة وقوة وإصرار على التغيير والانطلاق والتقدم ...وقد عبر عن هذه المعاني عدد من المفكرين المسلمين والخبراء الاقتصاديين، نجمل مقترحاتهم فيما يلي :-

أولا : الإرادة الحضارية :-

عبر المفكر الإسلامي مالك بن نبي عن المعاني السابقة بمصطلح الإرادة الحضارية ، فالإرادة الحضارية هي التي توجد الإمكان الحضاري (الوسائل المادية) وقد استشهد بتجربة ألمانيا بعد الحرب والتي نهضت من التخلف إلى التقدم بعد تطبيق مخطط الخبير الاقتصادي شاخت .

ولما حاول هذا الخبير نفسه تطبيق نفس المخطط في أندونيسيا فشل فشلا ذريعا .. وكان سر ذلك أن المعادلة الاجتماعية مختلفة، العادات، التقاليد، والإرادة الحضارية .

ولم يكن نجاح ألمانيا بسبب المليارات الأمريكية (مشروع مارشال) لأن اليابان أيضا نجحت دون مشروع مارشال، وكذلك الصين، ويرجع ذلك أيضا إلى الإرادة الحضارية ...

ثانيا : تغيير المعادلة الاجتماعية (الهيكل الاجتماعي) :

في ظل قوله تعالى " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "(الرعد، 11) يقترح المفكر الإسلامي مالك بن نبي مشروعا يقوم على مسلمتين للبدء بالانطلاق 1- لقمة العيش حق لكل فم 2- العمل واجب على كل ساعد . بعد ذلك يمكن أن يحدث الانطلاق .

يقول مالك بن نبي " فالمعجزة إذا لا تتوقف على حقنة مالية لأن اليابان لم تتلق أي حقنة من نوع " مشروع مارشال " ... فالقضية إذن بالنسبة للعالم الإسلامي، ليست قضية إمكان مالي ولكنها قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية، أي الإنسان والتراب والوقت، في مشروع، تحركها إرادة حضارية لا تحجم أمام الصعوبات، ولا يأخذها الغرور في شبه تعال على الوسائل البسيطة التي في حوزتنا منذ الآن ولا ينتظر العمل بها حقنة من العملة الصعبة، ولا أي مشروع من نوع مارشال . إن الصين الحديثة صاحبة المعجزة الكبرى في هذا القرن، خرجت من العدم فتحولت معالمها، كما حولت، من أجل بناء سدودها وطرقها، المليارات من الأمتار المكعبة من التراب، لا بالآلات الحافرة والناقلة، المفقودة في بلد ينشأ، ولكن بفضل سواعد أبنائها وعلى أكتافهم .." (49)

ثالثا : إعادة ترتيب أولويات التنمية :-

وضع محبوب الحق الخبير الاقتصادي الدولي في كتابه " ستار الفقر " خلاصة خبرته في مجال مكافحة الفقر، وذلك من خلال ترتيب أولويات التنمية ومكافحة الفقر، فبعد أن هاجم هدف زيادة النمو في الناتج القومي الإجمالي، باعتباره لم يحقق تقدما في القضاء على الفقر بسبب سوء التوزيع، يقترح مخططا من عدة نقاط(50) :-

1- لا بد من هجوم انتقائي على أكثر أشكال الفقر سوءا، بمعنى آخر لا بد من الاهتمام بمضمون الناتج القومي أكثر من الاهتمام بزيادته .

2- لا بد من تحديد المستويات الدنيا للاستهلاك التي يجب أن يحصل عليها الرجل العادي من أجل القضاء على أكثر مظاهر الفقر سوءا، مثل المعايير الدنيا الغذائية التعليمية والسكنية والصحية .

3- يجب الإفلات من طغيان مفهوم الطلب إلى مفهوم الاحتياجات الدنيا، لأن قياس الاحتياجات الأساسية بالقدرة على الدفع يعتبر عملا شائنا في مجتمع فقير .

4- تجنب محاولة اللحوق بمعدل الدخل في الدول المتقدمة، لأن ذلك لا يمكن بلوغه بعد قرن من الزمن، واستبدال ذلك بمحاولة الوصول إلى الحد الأدنى للدخل والذي يحدده كل مجتمع لنفسه .

5- توجيه نمط الإنتاج نحو تلبية المتطلبات الاستهلاكية الدنيا، ونحو استخدام قوة العمل كاملة، عندها يمكن أن يكون توزيع الدخل أكثر إنصافا .

6- يجب وضع سياسة العمالة الكاملة كهدف أساسي وليس ثانويا، فإذا كان رأس المال المادي غير كاف - كما هو الحال في الدول النامية - فإن تكوين المهارة والتنظيم يجب أن يحلا محل رأس المال في الأجل القصير، وإذا ما تم الانطلاق من هدف العمالة

الكاملة، مع أداء الناس لأي عمل مفيد، فعندها فقط يمكن القضاء على أكثر أشكال الفقر سوءا .

ويستشهد للتأكيد على صحة هذه الآراء بتجربة الصين والتي كانت بلد المجاعات خلال الألفي سنة الماضية، فقد تمكنت أخيرا من القضاء على المجاعات، ومن التغلب على مشكلة الفقر من خلال تعبئة أيدولوجية ثم هجوم انتقائي على الفقر، والسعي نحو تحقيق معايير دنيا للدخل والاستهلاك، ودمج سياسات الإنتاج والتوزيع، وإنجاز العمالة الكاملة بموارد هزيلة من رأس المال ..الخ .

رابعا : الاستراتيجية الشاملة للعلاج في الوقت الحاضر:

في التسعينات من القرن العشرين ومع مطلع الألفية الثالثة يقترح محمد عمر شابرا الخبير الاقتصادي الدولي في كتابه " الإسلام والتحدي الاقتصادي " استراتيجية تتكون من عدة نقاط هي [51] :-

1- آلية للاصطفاء :

إن الإستراتيجية للانطلاق تستلزم آلية للاصطفاء (في استخدام وتخصيص وتوزيع الموارد)، ولا يصلح نظام السوق أو الخطة المركزية كآلية سليمة للاصطفاء، وإنما الاصطفاء الأخلاقي وحده هو الآلية الصحيحة، لأنها تعتمد القيم المستمدة من خالق الكون والحياة ... كما تعتمد على وجود حوافز حقيقية تتمثل في الحساب الأخروي والثواب والعقاب ..

2- تقوية العنصر البشري :

لا يمكن حفز الأفراد للعمل بكفاءة دون البعد الأخلاقي الذي لا يعتمد على المواعظ فقط وإنما على تعزيز القيم المعنوية من خلال تصحيح الهيكل الاجتماعي والاقتصادي، بتشجيع المشروعات الصغيرة، وتحسين دخول المزارعين، وزيادة فرص التعليم والتدريب، وإتاحة التمويل للفقراء بأساليب مشروعة .

3- تقليص تركيز الثروة بأيدي فئة محدودة من الملاك، بإصلاح ملكيات الأراضي، وشروط استئجارها، وتثبيط المشاريع الكبيرة وتشجيع المشاريع الصغيرة .

4- خفض الإنفاق الحكومي من خلال تقليص حالات الفساد وعدم الكفاءة والهدر، وترتيب الإعانات بما يمنع وصول الأغنياء إلى السلع المعانة، والتخفيض التدريجي لمشاريع القطاع العام، وتخفيض نفقات الدفاع خاصة في الدول التي لا تتهددها الأخطار، وترتيب فرض الضرائب بحيث تؤخذ من الأغنياء وترد إلى الفقراء، وتقليص الاقتراض إلى الحد الأدنى، وكذلك تقليص الاعتماد على المعونة الأجنبية، وتحسين مناخ الاستثمار .

5- إصلاح نظام التمويل، بحيث يصبح التمويل بالمشاركة بدلا من الفائدة، حيث ثبت فشل نظام التمويل بالفائدة في تخصيص الموارد بعدل أو كفاءة . ولا بد أن يكون التركيز على المشروعات الصغيرة أكثر من المشروعات الكبيرة، " حيث وجدت اللجنة المختارة المعنية بالجوع أن توفير مبالغ ائتمانية صغيرة للمشاريع الصغيرة في اقتصاد القطاع غير الرسمي في البلدان النامية يمكن أن يرفع مستويات معيشة الفقراء إلى درجة هامة، وأن يزيد الأمن الغذائي ويحقق تحسينات قابلة للاستمرار في الاقتصادات المحلية، وخلصت اللجنة إلى أن إتاحة الإئتمان لصغار المقاولين الجدد هي إحدى الطرق للمساعدة على كسر حلقة الفقر والجوع بين الفقراء المدنيين والريفيين الذين لا يملكون أرضا في البلدان النامية "[52].

خامسا : الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة :-

في كتابه " الأغنياء والفقراء " يقدم جورج جيلدر استراتيجية لعلاج مشكلة الفقر في أمريكا، يمكن للمجتمعات الإسلامية أن تستفيد منها، خاصة وأنها لا تختلف عما جاء به الإسلام وهذه الاستراتيجية مبنية على ثلاثة أسس هي [53] :-

1- العمل : حيث يقول " إن الطريق الوحيد المعول عليه للابتعاد عن الفقر هو دائما العمل والأسرة والإيمان، .. على العمال أن يفهموا ويشعروا أن ما يحصلون عليه مرهون بما يعطونه، وأنهم يجب أن يقدموا العمل حتى يطالبوا بالجزاء، وعلى أولياء الأمور والمدارس أن يزرعوا هذه الفكرة عند أطفالهم بالإرشاد والقدوة، وليس هناك أشد قتلا للإنجاز من الاعتقاد بأن الجهد لن يلقى تقديرا .

2- الزواج والأسرة :- وقد تبين من خلال الدراسات أن الأزواج يعملون بنسبة 50% بجد أكثر من العزاب، كما أن أثر الزواج أدى إلى زيادة جهد عمل الرجال إلى النصف. والحكمة من ذلك واضحة، فالرجل المتزوج تحفزه مطالب الأسرة نحو العمل لتوفير أسباب المعيشة للزوجة والأولاد .

ويضيف جيلدر قائلا " إن الحب هو الذي يحول الآفاق القصيرة للشباب والفقر إلى آفاق طويلة للزواج والعمل، فعندما يفشل الزواج، فإن الرجل غالبا ما يعود إلى حياة الوحدة الفطرية، وينخفض دخله، في المتوسط، إلى الثلث، وتشتد نزعته إلى معاقرة الخمر وتعاطي المخدرات واللجوء إلى الجريمة " .

3- الإيمان : يرى جيلدر أن العمل والزواج وحدهما لا يمكن أن يحققا شيئا دون إيمان، فالإيمان هو الدافع والحافز للنهوض والتقدم، ومن عباراته في هذا المجال " إن الإيمان بالإنسان، والإيمان بالمستقبل، والإيمان بالنتائج المتزايدة للعطاء، والإيمان بالمنافع المتبادلة للتجارة، والإيمان بعناية الله .. كلها ضرورية لتقوية روح العمل

والمشروعات ضد النكسات والإحباطات .. ولكي يتسنى العطاء بدون ضمان الحصول على المقابل.. ولكي يتسنى العمل وراء حدود متطلبات الوظيفة، على المرء أن تكون له ثقة في السلوكيات الأخلاقية العالية .. "

ويضيف في موضع آخر " إن الإيمان، بأشكاله المتنوعة وإشرافاته، يمكن وحده أن يحرك جبال الكسل واليأس التي تصيب اقتصاديات العالم الراكدة، فالإيمان هو الذي استجلب المهاجرين من ألوف الأميال ولا يملكون في جيوبهم سوى بضع بنسات للبدء في إقامة الامبراطورية التجارية الأمريكية، وهذا الإيمان هو الذي يحقق المعجزات يوميا في أزمتنا الراهنة "

إن المتأمل في هذه العبارات يجد تشابها مع ما ركز عليه المفكر الإسلامي مالك بن نبي حين تحدث عن الإرادة الحضارية والمعجزة اليابانية والصينية، وكلام جيلدر هنا يؤكد أن الكثير من الغربيين عرفوا دور الإيمان في النهوض والتقدم .. ولم تكن حضارتهم مبنية على أسس مادية فقط .

الخلاصة :-

في ختام هذه الدراسة نوجز أهم نتائجها كما يلي :-

1- إن مكافحة الفقر في الإسلام تتطلب التطبيق الكامل للإسلام في جميع مجالات الحياة.

2- إن هناك ارتباط وثيق بين مشكلة الفقر وكافة المشكلات الصحية والتعليمية والثقافية والدينية وبالتالي الأمنية، فالمبادئ الهدامة تتخذ أوكارها بين ضحايا الفقر والحرمان والضياع .

3- من أهم أسباب الفقر بشكل عام، ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، وظلم الإنسان لنفسه بترك العمل والسعي، إضافة إلى الابتلاءات والمصائب، والعجز الخلقي .أما فقر الشعوب والمجتمعات الإسلامية فيرجع إلى سياسات الدول الصناعية، وكذلك سياسات حكومات الدول الإسلامية التي لا تعتمد الإسلام كمنهج حياة .

4- يحاول فريق من الخبراء الاقتصاديين إثبات أن الدول الفقيرة تظل فقيرة، وأنه من المستحيل أن تخرج من فقرها بسبب الحلقة المفرغة للفقر، وهذا الكلام غير صحيح لأن الدول الغنية كانت فقيرة في يوم من الأيام .

5- من السياسات التي تحول دون ظهور الفقر في المجتمع الإسلامي، الحث على العمل واعتباره عبادة يثاب عليها المسلم، والنهي عن البطالة والتسول واعتبارها مذلة ومنقصة لقيمة الإنسان وكرامته .إضافة إلى تحريم كل الأسباب المؤدية إلى الظلم والنزاع وبالتالي الفقر والضياع .

6- من السياسات العلاجية لمشكلة الفقر سياسة التكافل الاجتماعي التي تنطوي على عدد من الأدوات الهامة مثل الزكاة والوقف والصدقات والكفارات، وكذلك دور الدولة وبيت المال في سد حاجة المحتاجين، ورفع الظلم عن المظلومين .

7- إن الحلول المقترحة دوليا لعلاج مشكلة الفقر في الدول النامية تزيد من حدة الفقر في هذه الدول، فالمعونات الأجنبية تخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول المانحة. وخفض عدد السكان في عدد من الدول الإسلامية لم يحل مشكلة الفقر، كذلك فشلت برامج الإصلاح الاقتصادي في حل مشكلة الفقر في الدول التي طبقت هذه البرامج .

8- يكمن الحل الإسلامي لعلاج مشكلة الفقر في المجتمعات الإسلامية - وكما أورده عدد من الخبراء الاقتصاديين المسلمين - في ضرورة توفر الإرادة الحضارية المنبثقة من القيم الإسلامية وتجديد المعادلة الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحوافز الأخروية والاهتمام بتوفر الاحتياجات الدنيا للفقراء قبل النظر في زيادة الناتج القومي الإجمالي، فلا بد من هجوم انتقائي على الفقر يركز على مضمون الناتج القومي قبل زيادته، كما يركز على تحقيق العمالة الكاملة، مع ضرورة تقوية العامل البشري من خلال حفز الفرد وتمكينه من أداء المهام اللازمة لتحسين وضعه الاقتصادي فضلا عن وضع المجتمع .

9- إن حل مشكلة الفقر فيه حل لكافة المشاكل الناجمة عنها، خاصة مشاكل الانحراف والجريمة، وما يترتب عليها من قلاقل واضطراب وتخلف .

التوصيات :

1- لا بد من مراعاة المعاني والمؤشرات المعتمدة دوليا لتحديد ماهية الفقر ومضمونه، فالفقر ليس انخفاض في مستوى الدخل أو عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية فحسب، بل إنه يشمل انعدام الرفاهية والعدالة والصحة وفرص التعليم، كما أنه انعدام الحيلة والقدرة على التعبير .

2- لا بد من توفر الإرادة الحضارية والعزيمة الصادقة على التغيير والانطلاق، لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

3- العمل من أجل الوصول إلى العمالة الكاملة، من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة، وتحسين دخول المزارعين، وزيادة فرص التعليم والتدريب، وإتاحة التمويل للفقراء بأساليب مشروعة .

4- تقليص تركيز الثروة بأيدي فئة محدودة من الملاك، بإصلاح ملكيات الأراضي، وشروط استئجارها، وتثبيط المشاريع الكبيرة وتشجيع المشاريع الصغيرة .

5- إعادة ترتيب أولويات التنمية بحيث تكون تنمية ذاتية نابعة من حاجات المجتمعات الإسلامية، ويتم التركيز فيها على أكثر أشكال الفقر سوءا، بما يؤدي إلى توفير الحاجات الدنيا الاستهلاكية والتعليمية والصحية للجميع .

6- خفض الإنفاق الحكومي من خلال تقليص حالات الفساد وعدم الكفاءة والهدر، وترتيب الإعانات بما يمنع وصول الأغنياء إلى السلع المعانة، والتخفيض التدريجي لمشاريع القطاع العام، وتخفيض نفقات الدفاع خاصة في الدول التي لا تتهددها الأخطار .

7- ترتيب فرض الضرائب بحيث تؤخذ من الأغنياء وترد إلى الفقراء، وتقليص الاقتراض إلى الحد الأدنى. وكذلك تقليص الاعتماد على المعونة الأجنبية، وتحسين مناخ الاستثمار .

8- إصلاح نظام التمويل، بحيث يصبح التمويل بالمشاركة بدلا من الفائدة، حيث ثبت فشل نظام التمويل بالفائدة في تخصيص الموارد بعدل أو كفاءة .

9- غرس الإيمان وكافة القيم المعنوية والحوافز الإيمانية الأخروية لأنها الأساس للنهوض والانطلاق والتقدم .

10- إعادة دراسة وتقييم للتجربة الصينية واليابانية وكافة التجارب الناجحة في الماضي والحاضر، من أجل أخذ الدروس والعبر .

The Role of Islamic Economy In Overcoming Poverty

Kamal Hattab

Abstract

The purpose of this study is to reveal the role of Islamic Economy in overcoming avoid poverty and the ensuing health, security, morality and cultural problems. The study assumes that there is a strong relationship between poverty and all the problems that face the Islamic societies. It is based on the hypothesis that the Islamic economy has mechanisms for solving the poverty problem and, thus, for achieving security and stability.

To prove this hypothesis, the study has investigated the relationships between poverty and its effects, or what is known as vicious cycles of poverty. Furthermore, the study has attempted to reveal the Islamic economy mechanisms for defeating this unsolvable problem and its dangerous impact on all fields in the society.

In order for this study not to be a theoretical and unreal attempt, the study analyzes present Islamic societies through studying the most eminent international solutions for fighting poverty, and through citing some models from the current situations in a number of Islamic countries.

The study has revealed that the Islamic economy has prevention and treatment policies to solve poverty in particular, and other problems that may result from poverty. The Islamic solution of poverty in Muslim societies needs both cultural and civilized intentions for change and progress; moreover, it needs belief and faith, as well as a suitable social structure.

الهوامش

* أستلم البحث في 2000/10/29 وقبل للنشر في 2001/05/20

1- رفعت العوضي : الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1986، ص 40- 44 . محمد لبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر، القاهرة، 1977، 85 –90 . كمال حطاب :" العلاقات العملية والنظرية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي " مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عدد 44، 2001، ص 230-232 .

2- كمال حطاب، الاقتصاد الاسلامي وأبعاده الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، مجلد 16، عدد 32، 1422هـ ص 8-10.

3- محمد عمر شابرا : ما هو الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث، جدة، 1996، ص 40 . أحمد العسال، فتحي عبد الكريم : النظام الاقتصادي في الإسلام، دار غريب، القاهرة،1977، ص 17 . كمال حطاب، المرجع السابق، ص 10-11

4- نبيل الطويل : الحرمان والتخلف في ديار المسلمين، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، 1404ه، الطبعة الثانية، ص 27-28 .

5- اسماعيل الجوهري : الصحاح، تحقيق عبد الغفور عطار، طبعة شربتلي، مكة المكرمة، 2/ 782 .

6- زين بن إبراهيم : البحر الرائق، دار المعرفة، بيروت، د ت 2 / 258 .

7- محمد عرفة الدسوقي : حاشية الدسوقي، دار الفكر، بيروت، د ت، 1 / 492

8- محمد بن إدريس الشافعي : الأم، دار المعرفة، بيروت، 1393، ط 2، 4 /93

9- ابن تيمية : فتاوى ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، د ت،28/ 569 .

10- ديبا ناريان " الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير "، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 37، عدد 4، ديسمبر 2000، ص 18

11- حمدي عبد العظيم : فقر الشعوب، مطبعة العمرانية، 1995، ص 10-15 . ديبا ناريان " الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير "، المرجع السابق، ص 18 . سلمان خان – مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية : " الفقر .. مع التنمية الكل أصبح فقيرا " www.islamonline.net

12- محمد عمر شابرا : الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، 1996، ص 197 .

13- حمدي عبد العظيم : المرجع السابق، ص 79-80 .

14- نفس المصدر، ص 81 .

15- نبيل الطويل : المرجع السابق، ص 33 .

16- فؤاد الصقار : الملامح الاقتصادية للدول النامية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1982،ص 93 .

17- عبد الحميد الغزالي : الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1994، ص 27 .

18- حمدي عبد العظيم : المرجع السابق، 86 .

19- القرضاوي : مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، 1980، ط4، ص 8-9 .

20- الفنجري : الإسلام والمشكلة الاقتصادية،مكتبة السلام العالمية، القاهرة، 1981، ط2، ص 52 .

21- أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمل يده، أحمد بن حجر : فتح الباري، تحقيق ابن باز، دار المعرفة، بيروت، 1379 هـ، 303/4 .

22- رفيق المصري : أصول الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص 87 .

23- محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965، ص 39.

24- أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، فتح الباري، المرجع السابق، 335/3 .

25- ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد، د ت، 95/2 .

26- عباس الباز، المال الحرام وضوابط الانتفاع به في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، 1997، ص 40 .

27- أحمد بن حجر آل طامي : الخمر وسائر المسكرات والمخدرات والتدخين، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، 1981، ص 105-110 .

28- أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب الربا،، مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، القاهرة، 1349هـ، 4/11 .

29- أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البيوع باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر: صحيح مسلم بشرح النووي، المرجع السابق، 10 / 156 .

30- يوسف القرضاوي : المرجع السابق، ص 50 .

31- ابن قدامة : المغني والشرح الكبير، دار الكتاب العربي، بيروت، 1972، 185/6.

32- أخرجه البخاري في كتاب الأحكام، باب قول الله تعالى " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول " فتح الباري، المرجع السابق، 111/13 .

33- نفس المصدر، 112/13 .

34- ابن تيمية : الحسبة في الإسلام، دار الكاتب العربي، د.ت، ص 81 .

35- بكر أبو زيد : " المثامنة في العقار للمصلحة العامة " مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الرابعة، 1988، ص 910 .

36- يوسف القرضاوي : الحل الإسلامي، فريضة وضرورة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983، ط8، ص 71 .

37- حديث ابن اللتبية الذي استعمله النبي – صلى الله عليه وسلم – على الصدقة " فلما قدم قال هذا لكم وهذا لي أهدي إلي قال فقام رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال ما بال عامل أبعثه فيقول هذا لكم وهذا أهدي لي أفلا قعد في بيت أبيه أو في بيت أمه حتى ينظر أيهدى إليه أم لا .." أخرجه مسلم في كتاب الإمارة باب تحريم هدايا العمال، مسلم بشرح النووي، المرجع السابق، 12 /219 القرضاوي، المرجع السابق، ص 71 .

38- ابن تيمية : مجموع الفتاوى، مكتبة المعارف، المغرب، 1981، 20/ 510 .

39- ابن سعد : الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، 1957، 3/ 316 .

40- ابن حزم : المحلى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د ت، 6 / 156-159 .

41- أبو عبيد : الأموال، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1975، ص 311 . وقد ورد في كتاب البداية والنهاية عبارات وفقرات عديدة تؤيد هذه الرواية، مثل " وكان مناديه في كل يوم ينادي، أين الغارمون ؟ أين الناكحون ؟ أين المساكين ؟ أين اليتامى ؟ حتى أغنى كلا من هؤلاء " انظر : ابن كثير : البداية والنهاية،دار الفكر، بيروت، 1978، 200/9 .

42- محمد عمر شابرا : الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص 38 .

43- فرانسيس مورلابيه، وجوزيف كولينز : صناعة الجوع خرافة الندرة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1983، ص 399 . محمد عمر شابرا : الإسلام والتحدي الاقتصادي، المرجع السابق، ص 364-365 .

44- حمدي عبد العظيم، المرجع السابق، ص 228 .

45- شابرا : المرجع السابق، ص 415-416 .

46- محبوب الحق : ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977، ص 155-156 .

47- شابرا : المرجع السابق، ص 415-416 .

48- أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره – صلى الله عليه وسلم – مسلم بشرح النووي، المرجع السابق، 116/15

49- مالك بن نبي : المسلم في عالم الاقتصاد، ندوة مالك بن نبي، طرابلس، لبنان، 1979، ص 73- 82 ..

50- محبوب الحق : ستار الفقر، المرجع السابق، ص 61- 64 .

51- شابرا : المرجع السابق، ص 274-394.

52- نفس المصدر، ص 390 .

53- جورج جيلدر : الأغنياء والفقراء، ترجمة جمال الدين أحمد، سجل العرب،1982، ص 113- 122 .